

لماذا تحرك الغرب الآن

لحماية «الأقليات»؟

■ **عامر نعيم الياس** *

قال رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق دومينيك دوفيلبان في تصريحات لصحيفة «لوموند» الفرنسية: «إن ترك الشرق الأوسط فريسة للبربرية»، تصريح جاء بعد التدخل الأميركي العسكري المباشر في العراق بذريعة حماية الأقليات في المنطقة ومنع المذابح بحقها. تدخل واكبته باريس ولندن بتحرك موازن في مجلس الأمن الدولي وإنشاء جسر جوي «إنساني» في منطقة شمال العراق الذي يشهد نزوح الأقليات من المسيحيين والأيزيديين هربا من بطش داعش.

الأقليات مصطلح يعود إلى القرن الخامس عشر إبان الاحتلال العثماني لبلادنا ثبت «بفرمان» أصدره السلطان محمد الفاتح كرسّ بموجبها غربة السكان الأصليين عن أوطانهم لمصلحة الفاتحين الجدد حينها والمستعمرين الأذقر في التاريخ بحجة إعادة دولة الخلافة الإسلامية، فتم ربط الدورز بالإنكليز، والمسيحية بفرنسا وروسيا، لعل في مسارعة فرنسا لإعلان استعدادها فوراً لاستقبال المسيحيين الهاربين من الموصِل وسهل نينوى بعد احتياج داعش لهما، ما يؤشّر إلى عدم وجود أي تغيير في طريقة النظرة لهذه المنطقة التي يزداد خرابها يوما بعد يوم، فهو من جهة يفرِّغ المنطقة من المسيحيين، ومن جهة أخرى يرسخ فكرة الحماية والرعاية عليهم عندما يكونون حفاة عراة هاربين لا ملك لهم ولا أمل في البقاء، لكن لماذا هذا التحرك الآن تتساءل «لوموند»، هل يوجد حسيبوا العراق منه منذ الثمانينيات؟ ألم تشهد فترة الاحتلال الأميركي للعراق أكبر موجة هجرة جماعية للسكان الأصليين الموجودين على هذه البقعة الجغرافية فقط منذ عشرين قرناً؟

قد ينتقد بعض النخب والمثقفين استخدام مصطلح «أقليات» فروح المواطنة والانتماء تفرض المساواة بين مكونات المجتمع كافة، وقد يعتبره البعض أكلة عقدة نقص تدفع حاملها إلى الصراخ بما يأتي عليه بنتائج كسرية تساهم في ترسيخ هذا المفهوم، لكن يتناسى هؤلاء المؤولجون والبرلمانسيون أن هذه الفكرة مزروعة في الوعي الجمعي للأكثرية المكوّنة لهذا المجتمع والتي بدأت قبيل عام 1456 وعومها محمد الفاتح بمرسوم ليس إلا، وحتى بعد التحرر من أشكال الاستعمار المباشر كافة وفي ظل قيام الدولة الوطنية القوية وفي ذروة المد القومي ظل هذا المجتمع يقيّم الأمور من منطلق المحاصصة على أسس الكمية الغالبة والمرجحة، هنا تالم النخب الحاكمة ونخب الطل قبل غيرها.

بالعودة إلى أسباب الاهتمام الغربي اليوم بالأقليات عموما وبالمسيحيين خصوصا، يمكن القول إن الطرف قد نصح للتهدير فالمكونات التي لم تشارك بكليتها في الحرب الدائرة في المنطقة ولم تنخرط في موجة التخريب تحت ستار الربيع الأميركي لا مكان لها سواء وفقار لروى الأطراف المتحاربة على الأرض سواء في الداخل أو تلك التي تدير اللعبة في الخارج والتي أدركت أن هذه الفئات صاحبة الفكر الوطني القومي لا تقبل تبعية القرن الخامس عشر ولا تعترف بها، هنا بدأ العمل على إفراغ المنطقة من تنوعها الحضاري عبر استخدام أعلى درجات الوحشية من المذابح الجماعية الوثوقة إلى توثيق أساليب القتل وتلال الرؤوس المقطوعة وهي فكرة قديمة أحيها الربيع الأميركي لخدمة هذا المخطط، ولعل في التدخل العسكري والإنساني وفتح أبواب الهجرة الآن ما يؤكد أن الغرب يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

استغلال الفوضى الحاصلة في المنطقة إلى أقصى الحدود عبر توظيف الرعب والفكر الظلامي لخدمة التدخل بذريعة «الإنسانية». استجلاب اليد العاملة الرخيصة من المكونات الأقلية لخدمة الاقتصاد الغربي المتهاكل من جهة، ولسهولة اندماج هذه المكونات في المجتمعات الغربية على عكس المكونات الأخرى التي تاتيهم من الشرق الأوسط والتي تحسد في سورية بظاهرة الجهاديين الغياري على الدين والشريعة والذين هجروا الغرب للدفاع عن دولة الخلافة بما يؤكد فشل أي محاولة لاندماجهم في مجتمعات قدّمت لجزء لا بأس به منهم مستوى معيشياً وثقافياً لا يقل عما قدّمته لهم مواطنيها.

تعميق المشروغ الأكبر للدولة اليهودية عبر قيام دولة الخلافة الإسلامية على الطريقة الهوابية.

الثأر القائم مع المسيحية المشرقية منذ الحروب الصليبية والتي وقف فيها المسيحيون الأوائل في وجه المد الاستعماري الغربي الصليبي مغلبين كعادتهم وطن والمواطنة على الدين.

❁ **كاتب سوري**



«معاريف»: «إسرائيل» وافقت على غالبية تفاصيل اتفاق وقف النار والجميع في انتظار رد محمد ضيف

قالت صحيفة «معاريف» تحت عنوان «في انتظار محمد ضيف..» «إن مصدراً سياسياً «إسرائيلياً» يقول إن «إسرائيل» وافقت على غالبية تفاصيل الاتفاق لوقف إطلاق النار، وأن الجميع بانتظار رد قائد كتائب القسام، محمد ضيف.. وأوضح المصدر أنه «انجز اتفاقاً مع حركة حماس، وأن الوفد الفلسطيني يربد التوقيع على الاتفاق، ولكن يجب الحصول على موافقة الذراع العسكري لحركة حماس»، مضيفاً: «أن محمد ضيف هو الذي سيرفر ما إذا ستكون هناك تسوية بعيدة المدى أم لا».

وأشارت الصحيفة في هذا السياق إلى أن «رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو كان قد التقى (أول من أمس) في محادثات شخصية مع عدد من الوزراء في المجلس الوزاري المصغر، بينهم أفيغور ليبرمان وياثير لبيد وفتالي بينيت وتسيبي ليفني وغلعد أرزن، وأظههم على حصول تقدم في المفاوضات غير المباشرة في القاهرة، وذلك تمهيدا للتوقيع المحتمل على الاتفاق الذي تجرى بلورته».

ولفت الصحيفة إلى أن «الاتفاق قد يتضمن تخفيض الحصار المفروض على قطاع غزة، وتسهيلات في الحركة على المعابر، ولا يشمل نزع أسلحة فصائل المقاومة الفلسطينية، وهو الشرط الذي وضعه نتنياهو قبل أسبوعين..» وتابعت: «أن الاتفاق يشتمل تحويل رواتب الموظفين الحكوميين في قطاع غزة عن طريق طرف ثالث، من المرجح أن تكون مصر، وتوسيع مساحته صيد الأسماك في شواطئ غزة، والسماح بإدخال مواد بناء تحت رقابة مشددة..»

وكانت قد أعلنت كل من مصر و«إسرائيل» في وقت سابق حصول تقدم في الاتصالات بين الطرفين، بيد أنه كان هناك خلاف حول الجداول الزمنية، كما جاء أن مصر رفضت نقل المطلب «الإسرائيلي» بنزع أسلحة المقاومة إلى الوفد الفلسطيني، على اعتبار أن أساس المفاوضات هو وقف إطلاق النار. ولفتت الصحيفة عن مصادر فلسطينية قولها: «إن الوفد «الإسرائيلي» أصر على أن يشمل الاتفاق تسليم جثتي الجنديين «الإسرائيليين» هدار غولدني وأورون شاولوف، بيد أن الوفد الفلسطيني يربد تأجيل ذلك إلى موعد آخر مع عدد من القضايا التي لا تزال مفتوحة..» وأشارت إلى أن «نضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، قد كتب في صفحته على الفيسبوك أن «المفاوضات صعبة، ووقف إطلاق النار الأول انتهى من دون نتائج، وهذا هو وقف إطلاق النار الثاني والأخير». وبحسبه «هناك جدية من قبل الطرفين للتوصل إلى اتفاق» مشددا على أن حركة حماس متمسكة بمطالبها كافة.



❁ **محلل إسرائيلي:**

من يدعو إلى تقيؤض حماس يقصد تقيؤض نتنياهو

اعتبر محلل سياسي «إسرائيلي» أن «لأحد من السياسيين «الإسرائيليين» الذين يدعون نتنياهو وسلطه لتقيؤض سلطة المعابر، في قطاع غزة يعني ذلك فعلا»، مشيراً إلى أنها «دعوات عنثنية صادرة عن خصومه في إطار الحرب الدخيلية».

وتلحق المعلق السياسي في موقع «nrg» شالوم يروشالمي، إلى الثمن الباهظ المتوقع لخطوة مثل احتلال قطاع غزة وتداعياتها السياسية، وقال: «إن المسألة مختلفة، فالسياسيون الذين يدعون اليوم لتجنيد عشرات آلاف

البناء

«إسرائيل» ترضخ رسمياً لمعظم مطالب المقاومة وتنتظر رد قائدها محمد ضيف

ونتياهو يتولى مهمة تليين موقف وزراء حكومته

حسن كردان

لم يعد تسليم «إسرائيل» ورضوخها لمعظم مطالب المقاومة الفلسطينية مجرد تسريبات صحافية، ونقلًا عن مصادر غير رسمية، بل بات اعترافاً رسمياً. وهذا يعني أن المقاومة نجحت في التفاوض بتحقيق انتصار سياسي، كما نجحت في الميدان في إلحاق الهزيمة بالجيش «الإسرائيلي» عبر منعه من تحقيق أهداف عدوانه.

على أن من يقرأ تفاصيل الاتفاق الذي وافقت عليه «إسرائيل»، ونشرته صحيفة «معاريف» (التفاصيل في مكان آخر من الصفحة) يتيقن من أن «إسرائيل» سلمت بغالبية المطالب الفلسطينية الواردة في الورقة التي قدمها الوفد الفلسطيني الموحد في المفاوضات. أما البنود التي لم يجر الاتفاق عليها أو قبول «إسرائيل» بها، فإن هناك في مقابلها أيضاً بنوداً «إسرائيلية»، لم توافق عليها المقاومة، ولهذا تركت كلها إلى التفاوض لاحقاً. مع لفت النظر إلى أن المقاومة لديها ورقة تفاوضية قوية وهي جثتي الجنديين «الإسرائيليين» الذين احتياطوا وادخل الجيش إلى مخيمات اللاجئين في قطاع غزة لا يريدون تقيؤض حماس بل تقيؤض نتنياهو.. وأضاف: «ينتظر نتنياهو إلى هؤلاء ويشخص دوافع كل واحد منهم وهي نابعة من خلافات شخصية أو رغبة في دخول دائرة صنع القرار. ومن بين هؤلاء ليبرمان وغدعون وساعر وآخرون..» أما بالنسبة إلى وزير الاقتصاد نفتالي بينيت فإشار الكاتب إلى أن «أحد المسؤولين في حكومة نتنياهو أطلق عليه اسم «داعش اليهودي» فيقول إن موقفه ايديولوجي ونتنياهو غير معني بالصدام معه ومع التيار الذي يبعثه (القيومي الديني)»، مضيفاً: «أن بينيت لا يفتنل من نتنياهو لكن تصريحاته الإعلامية تنطوي على مزايده وطلب دائماً المزيد فإذا احتل الجيش حيا في غزة سيطلب باحتلال 10 أحياء، وإذا قتل الجيش 200 فلسطيني سيطلب قتل 400. وهكذا».

وخلص الكاتب إلى أن «نتنياهو يتودع أعضاء حزبه الذين يوجهون له انتقادات عنثية بمعاتبتهم حينما يحل موعد الانتخابات الداخلية للحزب».



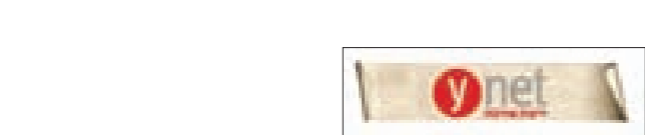
«جيروزاليم بوست»: ليبرمان: مبادرة السلام العربية باتت ذات صلة أكثر من أي وقت مضى

قال وزير الخارجية «الإسرائيلية» أفيغدور ليبرمان في مقابلة مع صحيفة «جيروزاليم بوست»: «إن مبادرة السلام العربية باتت ذات صلة اليوم أكثر من أي وقت مضى»، وأضاف: «إنه بعد إسقاط حركة حماس يجب على «إسرائيل»، أن تدافع باتجاه إجراء انتخابات في المرحلة الفلسطينية، لتسعى بعد ذلك إلى «مبادرة سلام إقليمية» تشمل تسويات مع دول الخليج، وكرر دعوته إلى «إجراء تبادل أراضٍ يشمل ضم أجزاء من المثلث للدولة الفلسطينية المستقبلية».

وقال أيضاً إنه «يجب التخلص من حركة حماس، بحيث تكون المرحلة التالية إجراء انتخابات في السلطة الفلسطينية، باعتبار أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس لم يعد له شرعية منذ عام 2006».

وفي حديثه عن «المبادرة السعودية» (الإشارة إلى مبادرة السلام العربية) قال ليبرمان: «إن الحديث عن خطة للتسوية مع العالم العربي كله، واتفاقات مع دول معتدلة في الخليج العربي».. وتاب: «طالما ظلت حركة حماس مسيطرة على قطاع غزة، وذات اشتغاقات مع الدول المعتدلة في الخليج، بالإمكان الاستمرار في العملية السياسية».

ولفت ليبرمان أيضاً إلى إنه لا يعتقد أنه يجب العودة إلى المفاوضات المنفردة، بطريقة أوسلو، وإنما يتحدث عن «حل إقليمي شامل». وأضاف: «أعتقد أن مبادرة السلام العربية باتت ذات صلة أكثر من أي وقت مضى، حيث أن الفكرة المركزية في المبادرة لا تتحدث عن اتفاق «إسرائيل» والفلسطينيين، وإنما عن تسوية مع العالم العربي كله». وقال: «إن الاتفاق المنفرد مع الفلسطينيين سيكون «جوع رأس بالنسبة إلى «إسرائيل» بسبب الاحتكاك في قضايا مثل المعابر الحدودية والضرائب، بينما ستكون هناك امتيازات أكثر في تسوية واسعة أكثر وداثة، بما فيها اتفاقات مع الدول المعتدلة في الخليج». وأردف وزير الخارجية «الإسرائيلية» قائلًا إنه «لا يمكن تقبل وضع يتظاهر فيه «مواطنون في «إسرائيل» (الإشارة إلى الداخل الفلسطيني) تضامنا مع حركة حماس أثناء الحرب، ويجب نزع المواطنة «الإسرائيلية» منهم». واعتبر: «أن المطلب الفلسطيني بإقامة ميناء في قطاع غزة يأتي بهدف تجاوز أجزئة الرقابة من أجل تهريب وسائل قتالية ومواد بناء ومقاتلين ومستشارين إسرائيليين إلى القطاع».



«يديעות أchronوت»: «إسرائيل» قد تحزر الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو

مع اقتراب انتهاء الهدنة لم يجرحتي الآن التوصل إلى اتفاق بعيد الأمد لوقف إطلاق النار بين «إسرائيل» وفصائل المقاومة الفلسطينية بوساطة مصرية، وأشار موقع صحيفة «يديעות أchronوت» إلى أن ««إسرائيل» قد تستجيب لمطلب الوفد الفلسطيني لإطلاق سراح الدفعة الرابعة لأسرى ما قبل أوسلو لكن ستعثرها بادرة للرئيس الفلسطيني محمود عباس وليس في نص الاتفاق». وعن مفاوضات القاهرة وما آلت إليه، ردت لوفع إلى أن «رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو، تلقى من قبل أعضاء المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية (الكابنيت) على الاتفاق المحتمل، فاجتمع مع بعضهم يوم (أول من أمس) وأجرى معهم محادثات تليين، كما وصفها أحد الوزراء». وقال الموقع: «أن الوزراء الذين اجتمعوا مع نتنياهو خرجوا بانطباع بأنه مضطرب وقلق من إمكانية أن يرفض وزراء الكابنيت الاتفاق الذي تجرى بلورته». ونقل عن مصادر مطلعة على المفاوضات أنه «إذا لم يجر التوصل إلى اتفاق قبل انتهاء مدة الهدنة فإن مصر ستجد الطريقة المناسبة لإقناع حماس بتmediها مجددا».

ولفتت «يديעות أchronوت» إلى أن «المحادثات توصلت إلى اتفاق حول بعض البنود منها الاتفاق على آلية تحويل رواتب موظفي حكومة حماس السابقة، وزيادة منقلة الصيد لـ 6 أميال بحرية في المرحلة الأولى على أن تُوسع في مرحلة لاحقة». وتابعت أن «هناك بنوداً أوشك الوفدان على الاتفاق عليها وهي زيادة تصاريح الخروج من قطاع غزة عن طريق المعابر «الإسرائيلية» بحيث تصل إلى 5 آلاف. وزيادة عدد شاحنات البضائع التي تدخل قطاع غزة من طريق معبر كرم أبو سالم لـ 600 شاحنة يوميا، وإدخال مواد بناء للقطاع وفق نظام رقابية».

وقالت الصحيفة: «يبدو أن «إسرائيل» مستعدة لتحرير الدفعة الرابعة لأسرى ما قبل أوسلو- لكن هذه الخطوة ستعثرها «إسرائيل» بادرة للرئيس الفلسطيني محمود عباس من دون علاقة بالمفاوضات الجارية». ورأت «أن مصر ستفتح معبر رفح بوجود قوات الأمن الفلسطينية، وستنشر السلطة الفلسطينية حوالي 1000 من حرس الرئاسة في المعبر ومحيطه». وأضاف موقع الصحيفة: «أن مسالتي الميناء الجري والمطار سوؤجل بجمعها على ما يبدو لمرحلة لاحقة». وأشار إلى أن «حماس تفصل ما بين إعادة جثث الجنود «الإسرائيليين» واتفاق وقف إطلاق النار. وتطالب حماس بإطلاق سراح 56 أسيراً من أسرى صفقة الوفاء لأحرار الذين اعتقلتهم «إسرائيل» بعد اختطاف المستوطنين «الإسرائيليين». وأشار الموقع إلى أن «الموقف «الإسرائيلي» من هذا المرحلة غير واضح».

«إسرائيل» ترضخ رسمياً لمعظم مطالب المقاومة وتنتظر رد قائدها محمد ضيف

ونتياهو يتولى مهمة تليين موقف وزراء حكومته



بورقة تفاوضية قوية لاستكمال تحقيق بقية مطالبها، فيما فشلت «إسرائيل» في محاولتها شمول استعادة جثتي الجنديين ضمن الاتفاق المذكور، ما يعني أن إدارة المفاوضات للجانب الفلسطيني لا تعكس فقط موقف قوة مستند إلى انتصار ميداني، وتأييد شعبي كاسح، بل وأيضاً قدرة على إدارة التفاوض مع عدو لطالما برع في هذا المجال وكان دائماً يتفوق على المفاوض الفلسطيني ويحقق المكاسب على حسابه.

على أن خروج صحيفة معاريف بعنوان رئيسي على صفحتها الأولى، «في انتظار محمد ضيف» إنما يؤشّر إلى مستوى التنسيق بين الوفد الفلسطيني المفاوض وقيادات المقاومة في الميدان، للوقوف على أربها في الاتفاق وما إذا كان يلبي في هذه اللحظة التطلعات الفلسطينية، وفي الوقت نفسه يحمل في طياته معاني كبيرة من زاوية محل «الإسرائيلي» ينتظر قرار قيادة المقاومة في الميدان بالموافقة على الاتفاق، بعد أن أقر معظم المطالب الفلسطينية وتنازل عن مطالبه غير الواقعية وغير ممكنة التحقيق.

أمام عملية إعادة الإعمار بما يضمن أمن «الإسرائيليين»، ووضع أسس تمنع تعزيز قوة الإرهاب، بنزع الأسلحة من قطاع غزة، وإزالة تهديد الأنفاق والصواريخ.

■ **ليبرمان:** قطاع غزة تحت سيطرة الأمم المتحدة

عرض وزير الخارجية أفيغورور ليبرمان في اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الأسبوع الماضي، وإمكان وضع قطاع غزة تحت سيطرة الأمم المتحدة.

وقال ليبرمان إنه يجب دراسة إمكان وضع غزة وحدودها تحت سيطرة الأمم المتحدة، وبحسبه فإن هذه الفكرة قابلة للتطبيق.

خطة كاتس: جزيرة صناعية في البحر

وعرض وزير العواصلات يسرائيل كاتس مجددا الخطة «نصف سياسية ونصف اقتصادية» التي يتحدث عنها منذ سنوات، والتي تعتمد على إقامة جزيرة اصطناعية في البحر، يمكن أن تستخدم كميناء لسكان قطاع غزة. ويعتقد كاتس أن الفكرة تتيح لـ«إسرائيل»، استكمال فك الارتباط، وإنهاء أي علاقة مدنية أو ذات صلة بالبنى التحتية مع القطاع.

وبحسبه فإن الحديث عن جزيرة اصطناعية، تكون تحت سيطرة وإشراف وتمويل دولي، وتكون مرتبطة بقطاع غزة عن طريق جسر بطول 4.5 كيلومترات، مع نقاط فحص آمني، وتكون مركزاً للخدمات البحرية والجوية، وتحلّية مياه البحر وإنتاج الطاقة.

ويشترط كاتس تطبيق هذه الخطة باتفاق دولي فعال يضمن نزع الأسلحة كافة من قطاع غزة.

خطة هرتسوغ: على الطريق إلى الدولة الفلسطينية

إضافة إلى ما ذكر، فإن رئيس المعارضة ورئيس حزب العمل يتسحاق هرتسوغ كان قد صرح أثناء الحرب بأنه نشأ في الشرق الأوسط اتلاف ذو مصالح متداخلة، يشمل «إسرائيل» ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية، وبدعم سعودي وخليجي.

وبحسبه فإن الخطة تعتمد بداية على وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة، ثم تسوية سياسية تشمل إدخال أجهزة السلطة الفلسطينية إلى المعابر، ومنح الرئيس الفلسطيني محمود عباس، صلاحيات إدارة قطاع غزة انطلاقاً من تشكيل حكومة الوحدة قبل الحرب. أما المرحلة التالية فهي إجراء محادثات من قبل الدول المانحة في النروج في بداية أيلول بهدف تقديم دعم طارئ لإعادة الإعمار في القطاع.

ويعتقد هرتسوغ أنه يجب تجديد مليار دولار بشكل فوري عن طريق السلطة الفلسطينية فقط. وبحسبه فإنه يجب وضع خطة سياسية تسمح بإزالة الحصار عن قطاع غزة عن طريق فتح المعابر وإقامة ميناء ولكن بمسؤولية أبو مازن لوحده، وبحسب قواعد دولية صارمة وإشراف دولي، وموافقة السلطة الفلسطينية فقط. وبحسب هرتسوغ فإن خطة سياسية تسمح كذلك يعتقد هرتسوغ أنه يمكن إشراك حماس في «العملية السياسية»، مضيفاً أنه لا يمكن العمل بالقوة لوحدها، حيث يجب البدء بعملية سياسية فورية تنتهي بإقامة دولة فلسطينية. وبحسبه فإنه يجب على «إسرائيل» أن تضع خطة سياسية بعيدة المدى تقوم في إطارها دولة فلسطينية، ولكن مع ضمان الصالح الأمتنية لـ«إسرائيل».

لا خطة لنتنياهو

وفي النهاية يخلص التقرير إلى أنه على رغم الفرص السياسية التي نشأت في أعقاب «الجرف الصامد»، وعلى رأسها تجديد وتعزيز اتفاق مع أبو مازن، فإنه لا توجد لدى نتنياهو أية خطة سياسية. كما لم يصرح بأية كلمة بشأن اليوم التالي للحرب، عدا عن المطلب «الإسرائيلي» التهذئة، والمطلب النهائي نزع الأسلحة.

وأضاف التقرير أنه على رغم تلميح نتنياهو، في أحد خطاباته أثناء الحرب، إلى العلاقات الوطيدة مع دول مختلفة في الشرق الأوسط، لم يعرض أية خطة سياسية تخرج «إسرائيل» من العزلة الدولية التي تسير باتجاهها، وتحسن علاقاتها الخارجية مع واشنطن ومع باقي الدول الغربية.

ونقل عن مكتب نتنياهو تعقيبه بان «الحملة العسكرية مستمرة، ولذلك نحن لا نشغل باليوم التالي للحرب. لقد تحدث نتنياهو قبل أيام عدة عن فرص جديدة ستستفح بعد الحملة العسكرية».

فيما يدور حديث عن أن أحدهما قد يكون أسيراً ما زال على قيد الحياة.

أما توقيع الاتفاق وإعلانه رسمياً، فإنه فيما يبدو ينتظر مشاورات رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو مع وزراء حكومته في المجلس المصغر، حيث لديه مهمة شاقة لتليين مواقفهم وإقناعهم بالقبول بالاتفاق والتسليم بتخلي «إسرائيل»، عن مطلبها بنزع سلاح المقاومة الذي رفضت مصر عرضه على طاولة التفاوض.

ويظهر ذلك الفارق بين الوضعين الفلسطيني و«الإسرائيلي»، فلالو مرة يبدو الجانب الفلسطيني موحداً من دون انقسامات ولا خلافات، متفقاً على ما يريده من مطالب مقابل القبول بوقف نار جديد، فيما الجانب «الإسرائيلي» منقسماً ويعيش حالة تخبط وإحباط بشأن التوقيع على اتفاق يشكل هزيمة سياسية واضحة لا لبت فيها لـ«إسرائيل»، تصاف إلى هزيمتها العسكرية. وهو أمر يحدث للمرة الأولى في الصراع بين المقاومة الفلسطينية والعدو الصهيوني.

ويؤشّر ذلك إلى أن المقاومة نجحت أيضاً في الاحتفاظ



❁ **يديעות أchronوت:**

الخطة «الإسرائيلية» لما بعد الحرب: نزع أسلحة

المقاومة وشرق أوسط جديد مع محور معتدل

لفتت صحيفة يديעות أchronوت في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني إلى أنه «على رغم عدم انتهاء الحرب على قطاع غزة، فإن كثيراً من المسؤولين «الإسرائيليين» ينشغلون في الأيام الأخيرة باليوم الذي يلي «الحملة العسكرية» على القطاع، بينهم وزراء وأعضاء كنيست وباحفون ومعاهد ومنظمات وجمعيات، سواء في البلاد أو خارجها، وتتركز جميعها حول أفكار يفترض أن تنهي الحملة العسكرية التي أطلق عليها «الجرف الصامد»، وتغير وجه الشرق الأوسط، وتحل الصراع «الإسرائيلي – الفلسطيني» نهائياً. وفي المقابل، فإن رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو المسؤول المباشر عن المفاوضات في القاهرة، لم يتخلق بكلمة في هذا الشأن».

ويتضح من الخطط المختلفة أنها تجمع على نزع أسلحة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وتثبيت السلطة الفلسطينية في القطاع وعلى المعابر، كما تؤكد الصالح المتداخلة لـ «إسرائيل» مع عدد من الدول في الشرق الأوسط، وفي مركزها دول محور الاعتدال الذي يضم مصر والسعودية والأردن والسلطة الفلسطينية أساساً.

خطة بييري: مؤتمر لنزع أسلحة قطاع غزة

طرح رئيس الشياك سابقاً وزير العلوم حالياً يعكوف بييري هذه الفكرة قبل وقف إطلاق النار، وقبل حصول تقدم في المفاوضات في القاهرة. وعرض بييري فكرة عقد مؤتمر دولي لمناقشة نزع أسلحة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وإعادة أعمارها.

وفي مقابلة مع الصحيفة صرح بييري بأنه نشأت فرصة ليس لتجديد المفاوضات فحسب، وإنما للتسوية أو لمؤتمر إقليمي يبدأ بمناقشة وضع حد للصراع، على الأقل.

وبحسبه فقد نشأت فرصة في المنطقة، حيث نشأ محور معتدل في دول الشرق الأوسط، السعودية ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية، وأنه يجب على «إسرائيل» أن تستغل هذا المحور.

خطة ليفني: أبو مازن إلى غزة

بعد أيام عدة من عرض بييري لخطته، ظهرت خطة وزيارة القضاء تسيبي ليفني والتي لم تتوقف عن السعي إلى تجديد المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، خصوصاً أنها عملت في الستتين الأخيرتين بشكل مكثف في هذ المفاوضات التي وصلت إلى طريق مسدود.

وعرضت ليفني أسس خطتها للتسوية بشأن قطاع غزة، والتي تعتقد أنها قد تحظى بدعم دولي واسع.

وتتضمن الخطة «تقديم مساعدة إنسانية فورية لسكان قطاع غزة، ودعم الاقتصاد مقابل نزع الأسلحة وعدم تطوير قوة عسكرية، والاعتراف بسيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، على أساس قانون واحد وقوة واحدة وسلطة واحدة، وإعادة أعمار قطاع غزة بواسطة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ووقف تمويل الإرهاب، وفتح المعابر مع آلية رقابة تمنع دخول مواد تستخدم للإرهاب، وتجديد المفاوضات السياسية بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية».

خطة لبيد: 4 نقاط

وانضم وزير المال يائير لبيد إلى المنشغلين بالخطط السياسية، حيث عرض خطة لعقد مؤتمر دولي يضم دولاً من الشرق الأوسط وأخرى غربية، لوضع برنامج لنزع الأسلحة من قطاع غزة وإعادة إعمارها.

وتتضمن خطة لبيد 4 بنود: «إعادة السلطة الفلسطينية إلى السيطرة على معبر رفح، وحل السلطة الفلسطينية مسؤولة عن عملية إعادة الإعمار لمنع وصول أموال مباشرة إلى حركة حماس، ووضع شروط «إسرائيلية»

هوس الأنفاق في الشمال: عريضة تطالب

الحكومة «الإسرائيلية» بأخذ الموضوع على محمل الجد

وكليات تستخدم لأعمال بناء عادية، لكنني أسأل نفسي طوال الوقت كم شاحنة تراب يمكن أن تخرج من قيفتينت زراعتيين».

وفي وقت سابق كان رؤساء سلطات محلية ومستوطنون في البلدات القريبة من الحدود اللبنانية قد أعربوا عن خشيتهم من احتمال وجود أنفاق هجومية لحزب الله شبيهة بالتي استخدمتها المقاومة الفلسطينية في غزة لشن هجمات على «إسرائيل».

وكان رئيس بلدية كريات شمونة نيسيم ملكا، قد أرسل رسالة لوزير الأمن «الإسرائيلي» موشي طولون، وطلب منه إصدار تعليمات بتشطيط المنطقة والبحث عن أنفاق هجومية في المنطقة الشمالية الحدودية، بعد الانتهاء من الحرب على غزة.

وقال ملكا: «منذ بدء العملية العسكرية في غزة تلبّيت العديد من الشكاوى من مواطنين يقيمون في المنطقة الحدودية ويدعون بأنهم يستمعون لصجيج يصدر من باطن الأرض». وأشار إلى أنه «تلقي شكاوى من سكان مستوطنتي مغرلوت ودوفيف، وكلماتها قريبتان جدا من الحدود». وأضاف: «بعد أن سمنعا عن كشف أنفاق تصل إلى داخل المستوطنات في الجنوب، اشتعلت لدينا الأضواء الحمراء، فإذا كانت حماس قامت بذلك فبالتأكيد حزب الله لا يفتح مكتوف الأيدي».

وتابع رئيس بلدية كريات شمونة: «حينما أستمع لشكاوى من هذا النوع من السكان لا يمكنني أن أهدأ، ومن واجبي التحذير ومطالبة الأجهزة الأمنية بعدم الاستهتار بالموضوع وفحصه بشكل يشكل جدي».

وقال مسؤولون أمنيون «إسرائيليون» إنه «بخلاف تضاريس قطاع غزة المنبسطة والزراعية السهلة للحفر، فإن طبيعة منطقة جنوب لبنان الجبلية والصخرية تعتبر صعبة جدا للحفر، لهذا السبب لم يجر العثور حتى الآن على أنفاق هجومية في المنطقة الشمالية».